



مركز البحوث
الاستراتيجية والاسرائيلية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

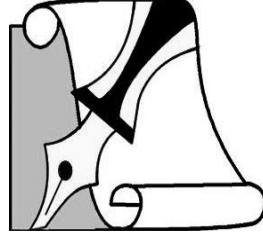
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
ال فلسطينية وال استراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مقدمة

تشغل المشهد الفلسطيني في الأيام الأخيرة جملة من القضايا، حيث تقدّم موضوع إضراب الأسرى وتفاعلاته الداخليّة والخارجيّة أبرز الأحداث والتي ترافقت مع تصاعد في الفعاليّات الشعبيّة المتضامنة مع الأسرى. ولوحظ أيضاً تزايد في عمليات الطعن والدعس، وأحياناً إطلاق النار، وجرى تفعيل نقاط المواجهة التقليديّة. وهناك دعوات للمزيد من الفعاليّات لإبراز معاناة الأسرى، وإنجاح الإضراب للتوصّل إلى تحقيق مطالب الأسرى. وفي نفس الوقت تتواصل الجهود لإطلاق محاولة جديدة لإطلاق مفاوضات فلسطينية إسرائيلية برعاية أمريكية، ويجري التحضير لزيارة الرئيس عباس إلى الولايات المتحدة لبلورة الأسس التي ستحكم المفاوضات والأطر الإقليميّة المشاركة، أي دور الإقليم والدور الدولي في ذلك. وبموازاة ذلك تسعى قيادة السلطة إلى حسم الموقف من موضوع الانقسام لتوحيد المرجعيّة على أبواب إطلاق عملية جديدة للتسوية.

وهكذا نشهد حركة نشطة، تستهدف إحياء مسار التفاوض على الحل السياسي للمسألة الفلسطينية، فإدارة ترامب كما يبدو في طريقها لفرض صيغة من صيغ الحلّ الإقليمي للقضية، المتّسجم مع المطالب الصهيوني الذي أطلقه نتنياهو للتهرب من استحقاقات التفاوض مع الفلسطينيين. وواضح أنّ هذه الإدارة هي الأكثر تطرّفًا في انحيازها لليمين الديني والقومي في كيان العدو، وإن كانت دوافعها للبحث عن حلّ لقضية فلسطين لا يختلف عن دوافع من سبقها من إدارات، وهو جمع العرب تحت لواء محاربة الجمهورية الإسلامية، مثلما تمّ جمعهم في العامين ١٩٩٠-١٩٩١ ضد نظام صدام حسين، مقابل عقد مؤتمر للسلام (مؤتمر مدريد)، وضد نظام صدام أيضاً في ٢٠٠٣، مقابل (خارطة الطريق). فقد قدّم العرب ما عليهم من التزامات تجاه واشنطن في الحريين، وخرجوا في الحالتين بلا حل، ولا شيء يدعو للاعتقاد بأن إدارة ترامب، ستأتي بنتائج مُعايرة.

وجهود الحل ستأخذ من الفلسطينيين التزامات لخدمة الأمن الصهيوني والمزيد من التبعيّة للعدو والانخراط في تحالفات لا تخدم القضية الفلسطينية، وربّما يصل الأمر إلى محاولات متسرّعة تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني تحت عنوان إنهاء الانقسام. والرئيس عباس يعرف أنّ عليه أن يدفع ثمن اعتماده، عربياً وأميركياً وإسرائيلياً، لذا فضّل فتح ملف سيطرة "حماس" على قطاع غزة، لأنه يعرف أن هذا يمثل استجابة لما هو مطلوب منه في هذا الملف، أو لأنه يعرف أن هذا يرضي على الأقلّ اللجنة الرباعيّة العربيّة كما يظهر في خطّتها التي عُرضت عليه العام الماضي، إضافة إلى أميركا وإسرائيل والعرب.

إنَّ أهمَّ الأسباب التي أدَّت إلى تغيير السياسة المعتمدة نحو قطاع غزة تبدو وثيقة الارتباط بالتحرك الأميركي المسارع لإحياء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، بهدف تحقيق إنجاز تاريخي (صفقة القرن) لم يستطع أن يحققه الرؤساء الأميركيون السابقون.

إنَّ ما يعطي أهمية وخطورة أكثر للتحرك الأميركي الراهن أنه يبدأ في ظل استمرار وتعميق التمزق والتدهور والحروب الداخلية العربية، واعتقاد عدد من الدول العربية أنَّ الحلَّ يكمن في مواجهة الجمهورية الإسلامية وتوسّعها في المنطقة. أمّا ترامب، فقد بدا أنه يسعى للتركيز في بداية رئاسته على ما يعتقد أنه قادر على تحقيقه من إنجازات كبرى في منطقة الشرق الأوسط، أملاً بالتعويض عن إخفاقاته الداخلية والخارجية.

ما يشجّع عباس إزاء التحرك الأميركي أنَّ إدارة البيت الأبيض وصلت بسرعة إلى تغيير المقاربة التي بشر بها ترامب في حملته الانتخابية، وعبر عنها في بداية عهده بعد أن تيقن أنه من دون تحريك المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والسعي للتوصل إلى "حل" للقضية الفلسطينية، لا يمكن النجاح التام بتشكيل الحلف الأميركي العربي الإسرائيلي لمواجهة إيران وحلفائها. فقد أدرك ترامب سريعاً أنَّ فكرة استبدال الإطار الدولي بإطار إقليمي لتجاوز القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وفرض حل على الفلسطينيين، أو تجاوزهم، غير ممكنة من دون إدراج القضية الفلسطينية على جدول الأعمال. وهناك احتمال أنَّ الإدارة الأميركية تفكر بالدمج بين فكرة المؤتمر الدولي الذي يدعو إليه الفلسطينيون ويدعمه العرب والأوروبيون وروسيا والصين والأمم المتحدة، وفكرة المؤتمر الإقليمي، بحيث يعقد مؤتمر إقليمي بمشاركة دولية، ولكن مرجعيته غير واضحة وغامضة، لكي تتمكن الإدارة الأميركية من تسويق الحل الإسرائيلي الذي يروج له تحت مسمى الحل المتفاوض عليه ثنائياً دون تدخل من أحد.

لا يعني التصميم الأميركي على تحريك المفاوضات وفرض الحل الإسرائيلي والسعي لتشكيل الناتو العربي الإسرائيلي أنَّ الطريق سالكة أمامه، بل سيواجه عقبات كبيرة تتمثل بعدم رغبة القيادة الفلسطينية بقبول حل تصفوي، بل عدم قدرتها على تمريره حتى إذا خضعت للضغوط، لأنَّ الشعب الذي ناضل منذ أكثر من مائة عام لن يقبل التضحية بحقوقه الوطنية مقابل الفتات و"كرمال عيون" بعض العرب المتشوقين للتحالف مع إسرائيل في مواجهة إيران، متصورين بذلك بأنهم سيحافظون على استقرار أنظمة حكمهم، ومتجاهلين لماذا أقيمت إسرائيل، وماذا فعلت منذ قيامها حتى الآن؟

فلم تكن خطوة الرواتب سوى شارة الانطلاق نحو فتح ملف سيطرة "حماس" على قطاع غزة، أو بالأحرى محاولة وضع حد لاستمرار خروج القطاع عن نطاق سيطرة الرئيس عباس، الأمر الذي يُتيح

لإسرائيل ولأطراف إقليمية ودولية مواصلة التشكيك بشرعية قيادته وتمثيله للكل الفلسطيني، لا سيما وهو يستعد للقائه الأول مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وفي سياق فتح هذا الملف، جاء تشكيل اللجنة المركزية لحركة فتح لوفد سداسي من أعضائها للقيام بزيارة وشيكة إلى قطاع غزة، لإبلاغ "حماس" بضرورة تسليم السلطة الحكم كاملاً في القطاع، أو تحمّل المسؤولية كاملة عن الحكم، وذلك من خلال الموافقة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو حكومة وفاق وطني جديدة، أو توسيع وإعادة تشكيل حكومة رامي الحمد الله لتقود الوزارات والمؤسسات والأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع، وتكون ملتزمة ببرنامج والتزامات منظمة التحرير، والذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية، وعقد مجلس وطني توحيدي، وعلى "حماس" أن تجيب بنعم أو لا ضمن مهلة تنتهي في الخامس والعشرين من نيسان الجاري، وإذا لم توافق سيتم اتخاذ قرارات حاسمة وغير مسبقة، وهذا ما أكدّه الرئيس محمود عباس صوتاً وصورة، ما يعني أننا مقبلون على تطورات خطيرة ومجهولة في نفس الوقت. قبل التطرق إلى ماهية القرارات الحاسمة، لا بدّ من التوقّف قليلاً عند الظروف المحيطة بها التي سرّعت بحسم هذا التوجّه. وهل يعود إلى قيام "حماس" بتشكيل "لجنة إدارية لتحكم قطاع غزة من خلالها"، أو "لأنّها لم تردّ على المبادرة القطرية المعدّلة التي قُدمت منذ حوالي شهرين"، أو لأنّ "الاتحاد الأوروبي قرّر عدم تمويل الموظفين الذين لا يعملون في قطاع غزة"، أو هل يعود إلى الأزمة المالية وأنّ السلطة أصبحت غير قادرة على الإنفاق على قطاع غزة؟

بالرغم من أهمية هذه الأسباب، إلا أنّها لم تشكّل الدافع لتغيير قواعد اللعبة التي حكمت تعامل السلطة مع قطاع غزة و"حماس"، بل إنّ المحرك لهذا التغيير أنّ الرئيس عباس يجد أنّ الفرصة باتت مناسبة، محلياً وعربياً ودولياً، للإقدام عليها، فهو من جهة صمد في وجه ضغوط اللجنة الرباعية العربية، ونجح في أن تخرج القمة العربية بإعادة التأكيد على المبادرة العربية، رافضاً تقديم أفكار جديدة تساعد المسعى الأميركي الإسرائيلي لقلب المبادرة العربية لتطبّق من آخرها، بحيث يسبق التطبيع مع العرب تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة العام ١٩٦٧، وما يعنيه ذلك من أنّ التطبيع سيحدث، أما الانسحاب فلن يتمّ إلا ضمن الشروط والإملاءات الإسرائيلية.

ويبدو من المناخات التي تتوارد أنّ حماس ربّما تتّجه إلى الانحناء للعاصفة وإعطاء الرئيس عباس فرصة القول أنّه يمكّن بالوضع الفلسطيني أمام ترامب وكل الأطراف، وهي تدرك صعوبة أن يتمكّن عباس من إدارة القطاع بالسرعة التي تمنع حماس من مواصلة الوضع الراهن، إلى أن يكون الظرف مهيباً للفتاهم في أجواء مختلفة.

إضراب الأسرى :

في تزامن مع يوم الأسير الفلسطيني، الذي يصادف يوم ١٧-٤، بدأ ما يقرب من (١٥٠٠) من الأسرى والأسيرات، إضراباً جماعياً ومفتوحاً عن الطعام، بدعوة من مروان البرغوثي، بهدف استرداد جملة من المطالب والحقوق سبق لهم أن أنجزوها في مراحل سابقة، ثم عادت سلطات الاحتلال وانتزعتها منهم في السنوات الأخيرة.

وقد جاءت الدعوة للإضراب بعد أن استنفذ الأسرى كل الوسائل الممكنة، بحيث لم يبقَ أمامهم إلا الإضراب المفتوح عن الطعام، وهو آخر الأسلحة، لتحقيق مطالبهم التي ضمت قائمة احتوت على (١٣) مطلباً لتحسين ظروف اعتقالهم، وتتعلق بالزيارات والتواصل مع العالم الخارجي، وأوضاعهم الصحية، والهواتف العامة في الأجنحة الأمنية، وإعادة الزيارات الشهرية الثانية، وإحياء برنامج الدراسات الأكاديمية للأسرى...

مركز الإحصاء الفلسطيني أفاد أن نحو (مليون) حالة اعتقال تمّ تسجيلها بدءاً من العام ١٩٦٨، وأنه يوجد حالياً في السجون نحو (٧٠٠٠) أسير وأسيرة، منهم (٥٦) أسيرة و(٣٠٠) طفل، و(٥٠٠) سجين إداري. واستشهد تحت التعذيب وإهمال الأوضاع الصحية للأسرى نحو (٢٠٠) سجين، ومنذ احتلال ١٩٦٧ ثمة ما يقارب ٤٠% من الشعب الفلسطيني اعتقلوا في مرحلة من المراحل، بل فقط منذ بداية العام الحالي ٢٠١٧، تمّ اعتقال حوالي ١٥٩٧ فلسطينياً، منهم ٤٦ امرأة و ٣١١ طفلاً. وفي السنتين الأخيرتين شنت سلطات الاحتلال هجمة شرسة على الأسرى، وسنت أو شرعت في سن (١٣) قانوناً ومشروع قانون ضدّ الأسرى.

وينفي المقربين من البرغوثي كون الإضراب عن الطعام حركة سياسية، ويقولون إنّ المطالب التي قدّمها البرغوثي والأسرى المضربين عن الطعام لمصلحة السجون الإسرائيلية صدرت قبل ستة أشهر، قبل انتخابات اللجنة المركزية لحركة فتح والخلاف السياسي الحالي.

وفعلا المفاوضات بين السلطات الإسرائيلية والأسرى حول هذه المطالب بدأت قبل أكثر من ستة أشهر. ولكن مع ذلك، قام الإضراب الدراماتيكي هذا بدفع البرغوثي إلى مقدّمة سياسات فتح الداخلية من جديد، ومن الصعب الاعتقاد أنّ هذه مجرد نتيجة ثانوية غير مقصودة.

ويحظى البرغوثي بمكانة رفيعة في مركزية حركة فتح، ولكن "أصدقائه" المقترّضين في الحركة عملوا من أجل استثناء جميع أنصاره من صفوف قيادة الحركة، وتوقع البرغوثي أيضاً أن يعينه عباس

بمنصب نائبه، ولكن قام عباس بالعكس تماماً، متجاهلاً القائد السابق للتنظيم، وذراع مسلح لحركة فتح، ودعم جبريل رجوب ومحمد العلول بدلا عن ذلك.

وإضراب الأسرى، وإن كان مطلبياً في الأساس، إلا أنه ليس بلا بُعد سياسي. فالأسرى لم يصبحوا أسرى إلا بسبب نشاطهم وفعاليتهم السياسية قبل الاعتقال .

ويمكن رؤية الإضراب كخطوة سياسية، خطت لها بحذر مروان البرغوثي، لإثبات مكانته وقدراته في السياسة الفلسطينية، لكل المعنيين، ولم يكن البرغوثي، المسجون منذ عام ٢٠٠٢ والمحكوم بخمسة أحكام بالسجن المؤبد، ناشطاً من أجل الأسرى الفلسطينيين حتى الآن، ولم يشارك في الحملات من أجل حقوق الأسرى في الأعوام الـ١٥ الأخيرة، وقد عارض جميع الضغوطات للانضمام إلى أسرى فلسطينيين آخرين مضربين عن الطعام.

ولكن التساؤل ماذا حدث؟ ليطلق هذه الخطوة؟ على الأرجح أن يكون الجواب هو خيبة أمله من القيادة الحالية لحركة فتح، وخاصة الرئيس عباس، الذي عمل على تقليص نفوذ البرغوثي في الحركة.

السلطة تبلغ "العدو" والاتحاد الأوروبي تخوفها من انفجار الأوضاع بسبب إضراب الأسرى

قال مسؤول رفيع في الاستخبارات الفلسطينية لوكالة فرانس برس: "تقديراتنا تفيد بأن الأمور قد تخرج عن السيطرة، خصوصاً في حال استمرار الإضراب، وبدء نقل المضربين إلى المستشفيات". وأضاف: "الفلسطينيون يعلنون تضامنهم بشكل مسيرات أو من خلال مواجهات مع قوات الاحتلال، غير أن الأمور لن تبقى على حالها إذا استمر الإضراب". وتابع أن السلطة الفلسطينية أبلغت الجانب الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي والجهات الدولية كافة، بتخوفاتها من "انفجار الأوضاع" في حال لم يتم حل مطالب المعتقلين.

المصالحة الفلسطينية: فتح تنتظر الرد النهائي على رسالتها الموجهة لحماس

تنتظر حركة فتح الرد الرسمي والنهائي من حركة حماس، على رسالة اللجنة المركزية لحركة فتح إلى قيادة حماس في غزة، وكانت حركة فتح سلمت رسالتها عن طريق عضو اللجنة المركزية الذي تواجد في القطاع روعي فتوح، واحتوت الرسالة على نقاط بشأن تسليم قطاع غزة للحكومة، والموقف من المبادرة القطرية التي تمهد لإجراء انتخابات شاملة.

وقال عضو المجلس الثوري لحركة فتح فايز أبو عيطة، أن فتح تنتظر الرد النهائي على رسالتها من حماس، وحول وفد حركة فتح الذي شكلته اللجنة المركزية برئاسة محمود العالول، وخمسة أعضاء

آخرين، قال: "إن ترتيب جرى مع حماس بسبب التصعيد الإعلامي، اقتضى تسليم الرسالة لها عن طريق أعضاءها الذين تواجدوا في غزة، بانتظار الردّ الرسمي منها."

وأشار إلى أن وفد مركزية فتح برئاسة العالول يمكن أن يزور قطاع غزة بناءً على التطورات وما قد يحدث في الأيام القادمة، وخاصةً ردّ حركة حماس، وأشار إلى أنه إذا كان ردّ حماس إيجابياً، فإنّ الوفد قد يزور غزة من أجل إجراء الترتيبات الضرورية.

وكانت مصادر مسؤولة في حركة "فتح"، أفادت بأنّ زيارة وفد اللجنة المركزية للحركة لقطاع غزة قد ألغيت، مؤكّدةً أنّه "لم يعد للزيارة أي ضرورة بعد تسلّم حركة حماس رسالة اللجنة المركزية للحركة مؤخراً". وأنّ الردّ على الرسالة سيكون بشكلٍ رسميٍّ من خلال قناة الحوار بين "فتح وحماس"، عبر نائب رئيس المكتب السياسي لحماس موسى أبو مرزوق وعضو مركزية فتح عزام الأحمد.

من جهته عضو المكتب السياسي لحركة حماس صلاح البردويل، أكّد أنّ اللقاء الذي عُقد بين قيادة حركة حماس وقيادة حركة فتح في قطاع غزة كان إيجابياً وودياً للغاية. وقال: "التقينا وفد فتح في اجتماع تشاوري وبناء وودّي طرحنا خلاله قضايا هامّة على رأسها تهيئة الأجواء لاستئناف المصالحة الفلسطينية عبر تمكين حكومة التوافق من أداء مهامّها في قطاع غزة، كما ناقشنا خطورة المرحلة وما يواجه السلطة من ضغوط ومخاطر تهدد بتصفية القضية الفلسطينية."

وتابع: "توافقنا مع وفد فتح على قيام حكومة التوافق بأداء مهامّها في قطاع غزة وأنّ تتحقّق اللجنة الإدارية التي صادق عليها المجلس التشريعي لإدارة الأوضاع في غزة حال استلام الحكومة مهامّها بشكلٍ كامل، وعبرنا لوفاة فتح عن رغبتنا بخطوات تمهّد لاستلام حكومة التوافق مهامّها، بينها وقف ضربية البلو المفروضة على كهرباء غزة وإعادة التيار الكهربائي لوضعه الطبيعي بغزة، كما توافقنا على ضرورة إعادة رواتب الموظفين في غزة التي تمّ استقطاعها مؤخراً."

ونفى بأن يكون وفد فتح قد طرح شروطاً على حركة حماس وأمهلها أياماً أو ساعات للردّ على ما طرحه الوفد كما ذكرت بعض وسائل الإعلام. واختتم حديثه بالقول: "اتفقنا مع وفد فتح على تواصل الحوار بين الجانبين."

وكان الرئيس عباس عرض مبادرة على حركة حماس تتضمن تولّي حكومة الوفاق كافة شؤون قطاع غزة وحلّ اللجنة الإدارية التي شكّلتها حركة حماس مؤخراً لإدارة القطاع، والسماح بعودة الموظفين وتسليم المعابر والوزارات، وتمكينها من العمل. وقال: "أبلغناهم أنّ رسالتنا تتمحور حول نقطتين هما: استلام حكومة الوفاق الوطني مسؤولياتها كاملة عن المحافظات الجنوبية، كما هو الحال في المحافظات

الشمالية، دون تدخل من كافة الفصائل في عمل وأداء الحكومة، وهذا يعني عند تنفيذه، إلغاء اللجنة الإدارية المشكّلة من حركة "حماس" في قطاع غزة، وإجراء الانتخابات العامة (رئاسية وتشريعية ووطنية) وفقاً للاتفاقات الموقعة خلال مدة الستة أشهر.

ويبدو أنّ حماس وُضعت أمام خيارين، الأول: "حلّ حكومة الأمر الواقع، وتوفير الفرصة لحكومة الوفاق الوطني بتسليمها كافة المهام في القطاع". وأمّا الخيار الثاني فهو: "الذهاب لتشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس برنامج منظمة التحرير، والتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية".

وقال محذراً: "في حال عدم موافقتها على أيّ من الخيارين فعليها تحمّل مسؤولياتها في القطاع. قطاع غزة جزء من الشعب الفلسطيني، وحماس فصيل سياسي لا يمكن أن يمثل الشعب الفلسطيني". يُشار إلى أنّ حماس كانت قد أعلنت سابقاً عن موافقتها على حلّ "اللجنة الحكومية" التي شكّلتها للإشراف على عمل وزارات غزة، حال قامت حكومة التوافق بكامل مسؤولياتها في القطاع، ووجهت في الوقت ذاته اتهامات للحكومة بعدم الاكتراث بمشاكل القطاع.

عزام الأحمد يكشف عن مقترحات قطرية جديدة لإنهاء الانقسام

كشف عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، عزام الأحمد، أنّ "قطر أرسلت مقترحات، قبل زهاء الشهر، إلى حركتي فتح وحماس، بهدف تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام"، موضحاً أنّ "فتح تنتظر ردّ الدوحة والخطوة المقبلة من تحركها".

وأضاف أنّ المقترحات دارت "حول نقاط الخلاف التي برزت في الحوار الذي جرى بين الطرفين في النصف الأول من العام الماضي في قطر". وأوضح، بأنّ أبرز تلك النقاط تتمثّل في "تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والتزامها ببرنامج منظمة التحرير والتزاماتها، وبسط سلطة القانون في قطاع غزة كما في الضفة الغربية، من خلال ترك المجال أمام حكومة الوحدة للعمل بحرية، عدا عن المسألة المتعلقة بالمجلس التشريعي والانتخابات العامة في فلسطين".

وأضاف: "قبل أيام قليلة فقط أعلن أبو مرزوق أنّ "حماس" أرسلت ردّها إلى قطر"، موضحاً أنّ "فتح" تنتظر أن تبلغها قطر برّد حماس على مقترحها.

حكومة الوفاق تدعو لاجراءات فورية لتنفيذ مبادرة الرئيس باستعادة قطاع غزة

أكد رئيس وزراء السلطة الفلسطينية رامي الحمد الله أنه يجب تضافر الجهود جميعاً لتحقيق اللحمة وإنجاز الوحدة والمصالحة الوطنية، وإفشال ومواجهة مخططات الاحتلال الهادفة إلى النيل من مشروعنا الوطني، والعبث بوحدتنا الداخلية.

وشدد على ضرورة التوقف عن المواقف العائمة، واتخاذ إجراءات فورية لتنفيذ مبادرة الرئيس عباس لاستعادة قطاع غزة إلى حضن الوطن، انطلاقاً من أنّ الاستحقاق الوطني الأساسي يتمثل بإنهاء الانقسام، في ظلّ الإقرار الدولي المتزايد بحقوق شعبنا. وجدّد مجلس الوزراء تأكيده على جاهزية الحكومة الفورية لتسلّم الوزارات والدوائر الحكوميّة في قطاع غزة.

عبد الرحيم لحماس: إن أردتم المصالحة عليكم تسليم غزة دون قيد أو شرط

قال أمين عام الرئاسة، الطيب عبد الرحيم، في كلمة ألقاها نيابةً عن الرئيس محمود عباس، في حفل افتتاح الموقع الجديد للجامعة العربية الأمريكية في رام الله: "تسمعون في هذه الأيام كلاماً كثيراً عن المصالحة، هل هناك إمكانية لأن تتحقّق على الأسس الواضحة والمعروفة وهي الاحتكام إلى الشعب، أم أنّ حماس كعادتها تريد إدارة محادثات المصالحة تماماً كما يريد الاحتلال إدارة المفاوضات دون الوصول إلى حلّ".

وأضاف: "عشر سنوات مرّت استغلت حماس فيها حرصنا على توحيد الوطن بتعميق الانقسام من جانبها، حتى بدأ البعض من قياداتها يتحدّث عن الاتحاد الفيدرالي بين الضفة وغزة دون أن يرجف له جفن والبعض الآخر يتحدّث عن أن المجلس التشريعي هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ممّا يعني إلغاء منظمة التحرير وهو ما يعني تنفيذ المخطّط الإسرائيلي بإقامة دولة مسخ في قطاع غزة".

وتابع: "نقول لهم بكل صراحةٍ ووضوحٍ إن أردتم المصالحة فعليكم تسليم قطاع غزة لحكومة الوفاق الوطني دون قيد أو شرط لتبسط الحكومة سلطتها الكاملة على غزة كما هو الحال في المحافظات الشمالية، وفق القانون الأساس ودون تدخل حماس بأي عذر أو ذريعة بعمل وأداء الحكومة، وهو ما يعني إلغاء اللجنة التي شكّلتها حماس لإدارة المحافظات الجنوبية ثم بعد ذلك الذهاب للانتخابات العامّة رئاسيّة وتشريعيّة ومجلس وطني خلال مدّة لا تتجاوز الستة أشهر".

وأوضح قائلاً: "لقد أبلغت حماس بذلك ومنتظر الجواب خلال اليومين القادمين فإن قبلت فتحنا صفحة جديدة وإلا فكلّ حادثٍ حديث".

وأشار إلى أنّه "لم يعد شعبنا يقبل بالمرأوغة أو اللفّ والدوران ولا بالطرق الالتفافية، نريد وضوحاً قاطعاً مانعاً وإجراءات جازمة دون انتظار لوهم متغيّرات إقليميّة، أو لتلقّي أوامر من الخارج".

أهم النقاط التي وضعها فريق ترامب لمناقشتها مع الوفد الفلسطيني

كشفت صحيفة القدس المحليّة، أنّ الفريق الذي يسيّره جاريد كوشنر، صهر الرئيس ترامب ويرأسه جيسون غرينبلات، مبعوث الرئيس الأميركي للمفاوضات غير المباشرة بين الجانبين الفلسطيني

و"الإسرائيلي"، ويتضمّن ثمانية أعضاء آخرين، استكمل مسودةً تتناول النقاط الرئيسيّة التي ستطالب الإدارة (الأميركية) الوفد الفلسطيني القبول بها لإظهار حسن النوايا. وتتناول المسودة تسعة نقاط تتضمّن: عودة الجانب الفلسطيني للمفاوضات مع "إسرائيل" بدون شروط مسبقة، وموافقة الفلسطينيين على إشراك الدول العربية أيضاً بالمفاوضات مع "إسرائيل" مثل مصر والسعودية ودولة الإمارات العربية والأردن، وعدم اعتراضهم على قرارات تمّ اتخاذها في المراحل الأولى من المفاوضات، (مثل عدم تجميد للبناء الاستيطاني بشكل كامل شرط ألاّ تُقام مستوطنات جديدة)، وإبراز الجهود الميدانية التي تمارسها السلطة الفلسطينية في وقف ما أسموه "أعمال العنف ضد إسرائيل" (المقاومة)، مشيرين إلى أنّ الرئيس الأمريكي ترامب "لن يكتفي بإصدار البيانات الفلسطينية المدينة للإرهاب. وتدعو المسودة إلى الشراكة الفلسطينية الفعّالة من خلال قوات الأمن الفلسطينية في محاربة ما وصفوه بـ "الإرهاب المحلي"، (المقاومة - وانتفاضة القدس). وأوضحت المصادر أنّ أجهزة الأمن الفلسطينية التي درّبتها الولايات المتحدة أظهرت تواطئاً في السابق مثل الإفراج عن "مطلوبين" بعد اعتقالهم، كما أشار إلى ضرورة توقّف السلطة الفلسطينية عن دفع رواتب لعائلات الشهداء والأسرى "تماشياً مع قانون تايلور فورس الذي سنّه الكونغرس الأمريكي بشأن المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية"، وقيام السلطة الفلسطينية بإصلاحات في الأجهزة الأمنية (بإشراف أميركي) بهدف مكافحة الفساد (وتخصّ هذه النقطة مذكرةً قدّمتها سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" للفريق الأميركي تدّعي فيها أنّ أفراد أجهزة الأمن يتلقّون أكثر من راتب شهري)، التزام السلطة الفلسطينية بوقف تحويل الأموال لقطاع غزة "حيث يساهم الأمر بتمويل مصروفات حركة حماس المُدرّجة على لائحة الإرهاب بما نسبته ٥٢% من ميزانية السلطة الفلسطينية تحوّل لقطاع غزة، وفي المقابل تتمسّك الإدارة الأميركية بمواصلة دعمها لفكرة دولتين لشعبين".

وبيّن المصدر أنّ الإدارة الأميركية "ستخبر الفلسطينيين أنّها لا ترى ضرورة لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس في الوقت الراهن، بل إنّ خطوة كهذه من شأنها أن تعقّد سياق السلام الذي تحاول الإدارة إنعاشه من جديد".

ويأتي النشاط المتجدّد للإدارة الأميركية تجاه "سلام فلسطيني إسرائيلي" في سياق تعهّد الرئيس الأميركي ترامب أنّه هو الذي سيدخل التاريخ كرئيس أميركي "تمكّن من حلّ هذه القضية المعقّدة"، حيث التزم الرئيس علناً بالقيام بالجهود الحثيثة للتوصّل إلى صيغةٍ للحلّ، قد تكون بعيدة عن حلّ الدولتين بشكلها المعروف والمُتفقّ عليه في أوسلو وبعدها، والذي يقوم على دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وهو الأمر الذي أصبح غير قائم حالياً.

يُشار إلى أنّ إدارة ترامب تراجعت عن موقفها الراض لحلّ الدولتين بالمُطلق، مُبدية قبولها إضافة تعديلات على صيغة الحلّ "بما يتلاءم مع الوقائع على الأرض حالياً"، إلى جانب إلقاء القضية في إطار إقليمي أكبر وهو ما تسبّب في الخلاف بين السلطة ومصر مؤخراً، حيث رفض الرئيس عباس (بحسب تقارير) حضور لقاء القمة الإقليمي الذي عقّد العام الماضي لبحث القضية، بحضور جون كيري وزير الخارجية الأميركي السابق والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والعاقل الأردني عبد الله الثاني، إلى جانب رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتانياهو، حيث تبنّى الرئيس المصري السيسي المشروع بصيغته الإقليمية.

صحيفة الحياة: السلطة قلقة من ضغوط أمريكية

باشر وفد فلسطيني سلسلة لقاءات في واشنطن تحضيراً للقاء الرئيس محمود عباس مع الرئيس دونالد ترامب في الثالث من الشهر المقبل. ويضمّ الوفد كلاً من رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير صائب عريقات، ومدير المخابرات العامة ماجد فرج، ومدير صندوق الاستثمار الفلسطيني محمد مصطفى. وكشف مسؤول فلسطيني رفيع لصحيفة "الحياة" اللندنية، أنّ الجانب الفلسطيني قلق من إمكان التعرّض إلى ضغوط من أجل العودة إلى المفاوضات من دون وقف كامل للاستيطان. وقال: "حتى الآن، غير واضح ماذا يريد ترامب، وتوقعاتنا ليست عالية، نتوقّع مطالبتنا بالعودة إلى المفاوضات من دون وقف كامل للاستيطان".

وأضاف: "هناك قلق أكبر من إطلاق مبادرة سلام أميركية - إقليمية تؤدّي في النهاية إلى توسيع علاقات إسرائيل في المنطقة من دون إقامة دولة فلسطينية".

وأوضح أنّ إبقاء الوضع القائم على ما هو عليه هو أفضل سيناريو متوقّع، رغم سوءه المتمثّل في تواصل التوسّع الاستيطاني، وأردف: "من الواضح أنّ أي عملية سياسية جديدة لن تكون في مصلحتنا ما لم تترافق مع ضغط أميركي على إسرائيل لوقف الاستيطان، وهذا ما لا يلوح في الأفق".

ويتوقّع الوفد أن يثير الجانب الأميركي في اللقاءات التمهيدية الجارية المطالب الإسرائيلية الهادفة إلى نقل مركز الاهتمام من الاستيطان إلى قضايا أخرى، مثل "التحريض الإعلامي"، والمناهج التعليمية، ورواتب أسر الشهداء والأسرى وأثرها على "العنف"، وموقف السلطة المُعلن من عمليات "الطعن" وغيرها. وكشف المسؤول أنّ الوفد الفلسطيني سيحاول إعادة موضوع الاستيطان، وخطره على حلّ الدولتين إلى مركز الاهتمام الأميركي. وقال أنّ وجود مدير المخابرات العامة في الوفد يهدف إلى إظهار أهمية المؤسسة الفلسطينية في الحفاظ على المصالح المشتركة الأميركية - الفلسطينية مثل الحرب على الإرهاب

وغيره، وأضاف: "نحن شركاء في أمور مهمة مع الجانب الأميركي، وهناك مصالح متبادلة وليس في اتجاه واحد فقط."

وسُيطلب الوفد أيضاً بإعادة المساعدات الأميركية إلى السلطة كما كانت عليه في السابق، مُشيراً إلى أنّ إدارة ترامب جمّدت المساعدات المُقدّمة إلى موازنة الحكومة، وأبقت المساعدات المُقدّمة إلى "منظمة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين" (أونروا)، والمساعدات المخصصة للبنية التحتية وأجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة.

منظمة التحرير ترفض وقف رواتب الأسرى كشرط لاستئناف عملية التسوية

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية طلب رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو بالتوقف عن دفع رواتب الأسرى الفلسطينيين كواحد من شروط استكمال عملية السلام، وقالت: "إنّ الدعم المالي يجب أن يتوقف عن إرهاب الاحتلال، وليس المعتقلين لديه."

وقال أحمد مجدلاوي، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة: "إنّ تصريحات نتنياهو هي تحريض على السلطة الفلسطينية واستكمال لمسلل يدعو إلى اعتبار الصندوق القومي الفلسطيني (منظمة إرهابية)"، مضيفاً أنّ هذه اللغة التحريضية "تأتي في ظلّ الإضراب البطولي الذي يخوضه أسرى الحرية في معركتهم النضالية، ويجب على العالم أجمع أن يوقف الدعم المالي ويرفع الغطاء السياسي عن حكومة الإرهاب والاستيطان، التي تمارس بشكل يومي جرائم وإرهاب دولة منظمة."

وكانت ردّت وزارة خارجية السلطة على تصريحات نتنياهو، واعتبرت أنّ التصعيد في المواقف والممارسات الاستفزازية، هدفها وضع العراقيل أمام الجهود الأميركية المبذولة لإحياء عملية السلام، وإطلاق مفاوضات جادة وحقيقية بين الجانبين، وأنّ التصعيد السياسي والتحريض الرسمي الذي مارسه نتنياهو ضدّ الرئيس عباس، والقول أنّ الاختبار لمدى جدية عباس في السلام هو في التخلّي عن دفع رواتب لأسر الشهداء والأسرى، مسعى مقصود يهدف إلى ممارسة الضغوط على الإدارة الأمريكية وابتزازها، والتشويش على زيارة عباس المرتقبة لواشنطن، إن لم يكن إفشالها في تحقيق أهدافها من خلال محاولة لحرفها عن مسارها نحو قضايا جانبية يلوّح بها نتنياهو، أو إثارة زواج للحدّ من إمكانية حصد أي نجاحات للزيارة المقرّرة في الثالث من أيار القادم .

وقال نتنياهو إنّ "على السلطة الفلسطينية أن تثبت أنّها ملتزمة بالسلام من خلال وقف تحويل المخصّصات للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وعائلاتهم."

وأكدت المصادر الإعلامية أنّ هذا الموضوع يُعتبر من القضايا الأكثر إشغالاً للأطراف الثلاثة: السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والعدو، لأن مبلغ الثلاثمئة مليون دولار الخاص بالأسرى ومنفذي العمليات وعائلاتهم يشكّل ما نسبته ٦-٧% من موازنة السلطة السنوية. وهذا الموضوع سيتصدّر أجندة مباحثات الرئيس عباس مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بالتزامن مع اقتراب سنّ قانونين في الكنيست والكونغرس لوقف ما تقوم به السلطة الفلسطينية من خطوات بهذا الخصوص.

وقال أحمد مجدلاني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أنّ الوفد الفلسطيني الذي توجه إلى واشنطن يوم الأحد ٢٣/٤/٢٠١٧، سيحضر للقاء الرئيس عباس مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وأنّ الوفد بحث مع المسؤولين الأميركيين كل ما يتعلّق بـ"العملية السلمية"، والتصعيد الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، والدعم الأميركي للسلطة، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقضية الأسرى. وأضاف أنّ "القيادة الفلسطينية" تنظر إلى لقاء عباس - ترامب بأنّه فرصة مهمّة، لتحديد الخطوات السياسيّة المقبلة في المنطقة، "خاصّة أنّ هناك اتّصالات تجري بين السلطة والإدارة الأمريكية لتنسيق الخطوات المشتركة".

المصالحة الفلسطينية:

اعتبر القيادي في حركة حماس، إسماعيل رضوان، أنّ المُستهدف من وراء تصاعد الأزمات والتهديدات على قطاع غزة هو رأس المقاومة، وكذلك المشروع والثابت الوطنية، مشيراً في الوقت ذاته، إلى عدم وجود أي تأكيدات فيما يتعلّق بزيارة وفد حركة فتح لغزة.

وقال رضوان لصحيفة "فلسطين": "إنّ التهديدات والأزمات لن تُرهب حماس ولن تكسر شوكتها أو تخيفها أو تجعلها تتخلّى عن ثوابت الشعب الفلسطيني"، مؤكّداً أنّها ستسعى جاهدة لخدمة الشعب الفلسطيني في كل الميادين والتخفيف من معاناته. ونوّه القيادي بحماس إلى أنّه حتى اللحظة لا توجد أي ردود إيجابية من فتح على المرونة التي أبدتها حماس فيما يتعلّق بالمصالحة.

جيش الاحتلال قلق من ظاهرة سرقة المعدات العسكرية الإسرائيلية

كشفت "ليلاخ شوفال"، المراسلة العسكرية لصحيفة "إسرائيل اليوم"، عن ظاهرة خطيرة بدأت تنتسرب إلى جيش الاحتلال تتعلّق بزيادة حوادث سرقة أسلحته ومعدّاته القتاليّة، وهو ما دفع بأكثر من ألفي ضابط وجندي لأن يطلبوا في رسالة لرئيس هيئة الأركان الجنرال غادي آيزنكوت، بوضع حدّ لهذه الحالة "المُخجلة" التي تتركز في قواعد الجيش التابعة للمنطقة الجنوبيّة ممّا يهدّد أمن إسرائيل.

وقال "ألون ماليك"، الذي يقود هذه المبادرة بجيش الاحتياط، أنّ عدداً من كبار جنرالات الجيش انضموا إليهم، وأنّ الحديث يدور عن ظاهرة خطيرة ومخجلة، وإضافةً لذلك تهدّد أمن الدولة، لأن السنوات القليلة الماضية تشهد تزايداً في حوادث سرقة المعدات القتالية للجيش من داخل قواعده العسكرية ومناطق تدريباته الحربيّة.

وقال الناطق باسم الجيش أنّ الرسالة وصلت إلى الجهات الرسميّة ذات الاختصاص، وأنّ الظاهرة خاضعة للدراسة والفحص، بالتعاون مع الشرطة.

القناة الثانية: اقتراح قانون "سلطة السايبر" يمسّ بالأمن القومي الإسرائيلي

بعث رؤساء أجهزة العدو الاستخباريّة، ومن بينهم رئيس الموساد ورئيس الشاباك ونائب رئيس أركان الجيش، والمدير العام لوزارة الأمن، رسالة حادّة إلى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، قالوا فيها أنّ اقتراح القانون بشأن "سلطة السايبر (الحرب الإلكترونيّة)" تمسّ بالأمن القومي، وحسب القناة فخلفيّة الصراع لا تعود إلى الميزانيّة الكبيرة التي خصّصت لإقامة هذه السلطة، وإنّما للقانون الذي يسمح لها بالعمل. وجاء أنّ رؤساء الأجهزة الاستخباريّة عارضوا إقامة هذه السلطة، ولكنهم حصلوا على تعهّدات بأنّ إقامتها ستكون بالتنسيق الكامل معهم، الأمر الذي لم يحصل، حيث تلقّى رؤساء الأجهزة الأمنيّة مسوّدّة اقتراح قانون لإقامة هذه السلطة.

وكشفت القناة الثانية أنّ رئيس الموساد يوسي كوهين، ورئيس الشاباك ندفان أرغمان، ونائب رئيس أركان الجيش يائير غولان، والمدير العام لوزارة الأمن أودي آدم، كتبوا، الأسبوع الماضي، رسالة إلى رئيس الحكومة ووزراء المجلس الوزاري المصغّر، ادّعوا فيها أنّ "اقتراح القانون كما عرض يشكّل مسأً خطيراً لصميم العمل الأمني لدولة إسرائيل".

يعلون: "داعش" أطلق النار مرة واحدة باتجاه الجولان واعتذر

كشف وزير دفاع العدو السابق موشيه يعلون، بأنّ تنظيم "الدولة الإسلاميّة" أطلق النار مرّة واحدة بالخطأ فقط باتجاه الجولان ثم اعتذر عن ذلك على الفور.

ونقل موقع القناة العاشرة عن الوزير السابق موشيه يعلون قوله إنّ تنظيم "الدولة الإسلاميّة" أطلق النار مرة واحدة باتجاه الجولان واعتذر.

واعتبر يعلون في تعليقه على حادثة الجولان، ليل ٢٠-٤، أنّ "أغلب حالات إطلاق النار كانت تحصل من أراضي تقع تحت سيطرة الجيش السوري"، مشيراً إلى أنّ "حادثة واحدة حصلت، في الفترة الأخيرة، أطلقت فيها الدولة الإسلاميّة النار عن طريق الخطأ وقد اعتذرت فوراً".

وأنهم إيران، مُعتبراً أنّ "الإيرانيين هم من يوجّه بشنّ هجمات ضد إسرائيل"، مشدداً على أنّ "الدولة الإسلامية لم تكن ولا مرّة هي من يطلق النار باتجاهنا بل كانت إيران دائماً".
حكومة العدو تتعهد بعدم إرسال ٢٠ ألف عامل صيني إلى المستوطنات
أقرت حكومة العدو الاتفاق الذي وقّعت عليه مع حكومة الصين خلال زيارة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حول وصول الآلاف من العمال الصينيين إلى إسرائيل للعمل في قطاع البناء.
وذكرت إذاعة العدو أنّه في المرحلة الأولى سيصل إلى البلاد ٦,٠٠٠ عامل وخلال عام سوف يصل عددهم إلى ٢٠ ألفاً.

وقالت التقارير أنّ الاتفاق لا يشمل قيام العمال الصينيين بالبناء في مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية "إيمانويل نحشون"، أنّ الاتفاق يضمن أنهم سيعملون في مناطق "يتفق عليها الجانبان تأخذ في الاعتبار سلامتهم ورفاههم".
بريطانيا: لا إعتذار عن وعد بلفور وفخورة في إيجاد دولة "إسرائيل"
رفضت الحكومة البريطانية تقديم أي اعتذار يتعلّق بـ "وعد بلفور" الذي أسّس لقيام دولة الاحتلال، وقالت في بيان لها أنّه "موضوع تاريخي ولا نية لديها للاعتذار عنه".
وأعربت عن "الفخر بدور بريطانيا في إيجاد دولة إسرائيل"، مؤكّدة على أنّ "المهمّ في هذه المرحلة هو دفع عجلة السلام من خلال دولتين إسرائيلية وفلسطينية، تعيشان بسلام جنباً إلى جنب".
وجاء في بيان الحكومة البريطانية المحافظة: "أشياء كثيرة حدثت خلال تلك الفترة، وإنّ الحكومة البريطانية تدرك أنّ الإعلان كان ينبغي أن يدعو لحماية الحقوق لجميع الطوائف في فلسطين، ولا سيّما حق تقرير المصير".

جاء ذلك في سياق إحياء الذكرى المئوية لوعد بلفور والتي ستحييه الحكومة البريطانية هذا العام، وكانت جهات فلسطينية عديدة دعت الحكومة البريطانية للاعتذار عن جريمة إطلاق وعد من لا يملك إلى من لا يستحق.

موقع "NRG" السياسي يعيد تحالفات قديمة برعاية ترامب

كشف تقرير صحفي إسرائيلي أنّ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بدأ يعيد تحالفاته القديمة مع الدول التي تصفها تل أبيب بالمعتدلة في منطقة الشرق الأوسط.
وذكر موقع "أن آر جي" الإخباري في تقريره، أنّ التقديرات الإسرائيلية توحى بأنّ الشرق الأوسط يشهد تجديداً للتحالفات السياسيّة القديمة بدعمٍ من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وأوضح أنّ قرار الرئيس

الأمريكي السابق باراك أوباما، بتجميد المساعدات العسكرية لـ القاهرة بعد صعود السيسي إلى سدّة الحكم عبر انقلاب عسكري، ساهم في جعل مصر دولة تعاني عزلة اجتماعية وانهياباً اقتصادياً وعدم استقرار أمني وهروباً للسياح.

وفي كل ذلك، يبدو السيسي متفقاً مع الرؤية الأمريكية الجديدة انطلاقاً من زعمه أنّ حالة التفكك الحاصلة بالشرق الأوسط، لاسيّما في دول مثل ليبيا والعراق وسوريا واليمن، تتطلّب شراكة قوية مع الأردن وإسرائيل ودول الخليج، تحت رعاية ترمب.

نتنياهو: أقوال وأفعال ترامب تعكس تغييراً استراتيجياً بالسياسة الأمريكية

أثنى رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، على سياسة إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، خلال استقبال وزير الدفاع الأميركي، جيمس ماتيس.

وقال نتنياهو: "لا يوجد لإسرائيل صديق أفضل من أميركا وليس لأميركا صديق أفضل من إسرائيل، هذه شراكة مبنية على قيم مشتركة بأعمق معنى للكلمة، نشعر بأنّه حدث تغيير كبير في الاتجاه الذي تتّخذه السياسة الأميركية، عبر الكلمات الواضحة والمباشرة التي قالها حول إيران، وأفعال واضحة جداً ضدّ قيام سورية، وهي وكيلة إيران، باستخدام الأسلحة الكيماوية. هذا تغيير مرحّب به وهو يعكس تغييراً استراتيجياً في الزعامة والسياسة الأميركيين".

وأضاف: "المخاطر المشتركة مبنية على التهديدات المزدوجة التي يشكلها الإسلام المتطرّف، وهم المتطرّفون الشيعة بقيادة إيران والمتطرّفون السنة بقيادة داعش. نحن ملتزمون بإحباط هذه المخاطر وباستنفاد الفرص المشتركة التي أوّمن بأنها أماننا، بسبب إدراك الكثيرين من جيراننا العرب بأنّه يوجد تهديد مشترك ولكن توجد أيضاً فرص مستقبلية".

وقال وزير الدفاع الأميركي، جيمس ماتيس خلال لقاء مع بنيامين نتنياهو: "إسرائيل حليفنا وصديقتنا القديمة في المنطقة. الخطران اللذان تواجههما إسرائيل وجميع الدول الأخرى بالمنطقة، التي تحاول أن تحافظ على الاستقرار والهدوء والازدهار فيها، هما الخطران اللذان جئت لبحثهما مع رئيس الحكومة، خاصة في الأسبوع الذي يسبق يوم إحياء ذكرى المحرقة النازية".

وأضاف ماتيس: "أعتقد أنّ من المهم أن نذكر أنفسنا بأنّه إذا لم يتكاتف الناس الطيبون، سيتمكن الناس السيئون أن يلحقوا أضراراً جسيمةً بعالمنا. إنّنا ملتزمون بوقف ذلك والقيام بكل ما يلزم كي يعيش الجيل القادم بسلام وبحريّة".

وتعقد دوائر صنع القرار في تل أبيب رهانات كبيرة على الزيارة الأولى التي بدأها، وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس لإسرائيل، وتأمل أن تسهم التفاهات التي سيتمّ التوصل إليها مع الولايات المتحدة في تحسين المكانة الاستراتيجية لإسرائيل، وعدم السماح بحدوث تدهور في بيئتها الإقليمية. ويتضح ممّا سرّيته محافل إسرائيلية مطلّعة أنّه ستكون على جدول لقاءات ماتيس مع القادة الإسرائيليين ثلاث قضايا رئيسة، وهي: مستقبل العقوبات على إيران، والدور الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة في تقليص فرص استفادة كل من طهران و"حزب الله" من التحوّلات الأخيرة في سورية، في تثبيت تواجدهما داخل القطر السوري، ولا سيّما بالقرب من المناطق الحدودية مع فلسطين. وكذلك الخطوات الواجب على الولايات المتحدة القيام بها، من أجل منع حدوث تدهور كبير في البيئة الإقليمية لإسرائيل، من خلال تقديم دعم أميركي عاجل لنظام السيسي في مصر، وعدم السماح بسقوطه، إلى جانب العمل على تحسين قدرة نظام الحكم في الأردن على مواجهة التحدّيات الإقتصادية والأمنيّة التي تواجهه.

هآرتس: ارتفاع أعداد اليهود الروس الذين غادروا الكيان في السنوات الأخيرة

كشف العدو النّقاب عن ارتفاع هجرة اليهود الروس من إسرائيل في السنوات الأخيرة، حيث عاد بعضهم لموطنه الأصلي فيما واصل آخرون طريقهم إلى دول أخرى. وأضافت صحيفة هآرتس، أنّه منذ سنوات شريحة المهاجرين اليهود من روسيا المعروفين بـ "مهاجري بوتين"، هم أبناء الطبقة الوسطى الذين تركوا روسيا لا بدوافع صهيونيّة بل نتيجة تضيق الخناق عليهم في ظلّ حكم الرئيس فلاديمير بوتين .

وحسب تحقيق الصحيفة الذي لم يكشف عن أعداد دقيقة، ويرجّح أنّ الهجرة السلبيّة تبلغ الآلاف سنوياً، فإنّ الكثير من هؤلاء وهم يهود أو لهم جذور يهوديّة، يعتبرون إسرائيل خيار مريح بسبب تلقّيهم الجنسية بشكلٍ فوريّ. ويكشف التحقيق أنّ الكثير منهم لم يتنازلوا عن عقاراتهم في موسكو أو سانت بطرسبورغ "لينينغراد"، ويديرون أعمالهم هناك عن بعد ولم يعرفوا ذواتهم يوماً كإسرائيليين . في المقابل استغلّ كثيرون منهم أيضاً الخيارات الأخرى وغادروا فلسطين المحتلّة نحو دول غربية .

إدارة ترامب مريحة لليمين الإسرائيلي خصوصاً تجاه قضية الاستيطان

قالت دراسة لـ "معهد أبحاث الأمن القومي" التابع لجامعة تل أبيب أنّ إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تُعتبر أكثر راحة لليمين الإسرائيلي من سلفه باراك أوباما، خصوصاً تجاه استمرار البناء الاستيطاني. وترى الدراسة أنّ سلوك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تجاه الولايات المتحدة قد يحرم

إسرائيل من استغلال هذه الفرصة التاريخية، التي يجب استغلالها لضمّ كل التجمّعات الاستيطانية الكائنة على حدود الخط الأخضر لتكون جزءاً من أراضي دولة إسرائيل.

وقال الجنرال أودي ديكل، الرئيس السابق لإدارة المفاوضات مع الفلسطينيين، المشارك في إعداد الدراسة، أنّ اليمين الإسرائيلي لديه قناعة بأن الإدارة الأميركية الحالية أكثر صداقة لإسرائيل، وداعمة لسياستها تجاه الفلسطينيين، بسبب الشعور السائد في تل أبيب بأن ترامب محاط بمستشارين يهود أميركيين داعمين لـ المستوطنات الإسرائيلية .

وأضاف أنّ جوهر سياسة ترامب يقترب من الإدارة السابقة المتمثلة بإيجاد حل نهائي للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال ترتيبات سياسية متفق عليها بينهما.

من جهته قال شلومو بروم، المشارك بإعداد الدراسة أنّ الإدارة الأميركية الحالية تتّجه نحو تبني حلّ الدولتين خاصّةً بعد بدء الوساطات الأميركية لإحياء عملية السلام، ممّا يُشير إلى أنّ الإدارتين الأميركيّتين السابقة والحالية تتفقان على الصورة النهائية للصراع بتطبيق حل الدولتين. وأنّ ترامب لا يبدو معنياً بالدخول في مواجهة علنيّة مع إسرائيل على خلفيّة التأمّم الحاصل بعملية السلام، وفي الوقت ذاته لا يبدو أنّ نتياهو ينوي افتتاح عهد الإدارة الأميركية بخلافات قاسية، علماً بأنّ أي مواجهة مستقبلية بين تل أبيب وواشنطن قد لا تخرج إلى العلن، بعكس ما كان عليه الحال مع إدارة أوباما.

مناطق ٤٨: أكثر من ١٢،٧٠٠ مبنى مهدد بالهدم في الداخل المحتل

أظهرت دراسة للمركز العربي للتخطيط البديل في الداخل الفلسطيني المحتل، وجود أكثر من ١٢،٧٠٠ مبنى غير مرخص في ١٤ بلدة، من بينها نحو ٧،٣٦٧ مبنى سكني. وأوضحت الدراسة أنّ عدد السكان في هذه البلدات (قلنسوة، يركا، عارة - عرعر، دالية الكرمل، جت المثلث، المغار، طمرة، عسفا، كفرقرع، مجد الكروم، بيت جن، كفرقاسم، الرامة وعرابة)، يبلغ نحو ٢٥٢،٧٠٠ فلسطيني، أي ما يقارب ٢٥% من السكان في البلدات العربية، دون الأخذ بالحسبان البلدات العربية في النقب الصحراوي (جنوب فلسطين المحتلة عام ٤٨) والتي لم يشملها البحث.

وتُظهر الدراسة مدى استمرار الغبن والتمييز التخطيطي ضد البلدات الفلسطينية داخل الخط الأخضر، من حيث عدد البيوت غير المرخصة وعدم إقرار الخرائط والمخططات الهيكلية التي تُعتبر أساساً للأفق التخطيطي بعيد الأمد لكل بلدة. علماً أنّ "البناء غير المرخص في المجتمع الفلسطيني في الداخل في مجمله هو حالة اضطرارية، تتحمّل نتائج دولة الاحتلال أولاً بسبب الإهمال التخطيطي الذي يقع ضمن مسؤولياتها".

الأمم المتحدة: إنشاء مستوطنات جديدة يقوّض وحدة الأراضي الفلسطينية

أكد نيكولاي ملادينوف، ممثل الأمين العام للأراضي الفلسطينية المحتلة وعملية السلام في الشرق الأوسط، أن إنشاء الاحتلال مستوطنات جديدة يقوّض وحدة الأراضي الفلسطينية وحلّ الدولتين، مبيّناً أن مجلس الأمن له مسؤوليّة كبيرة عن المساءلة حول استخدام الأسلحة الكيماويّة في سورية. وأكد أن "التطوّرات في النزاع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين ما زالت تلقى صدى في المنطقة، وتشكّل قضية فلسطين رمزاً أساسياً ونداء يمكن أن تستغلّه المجموعات المتطرّقة. إنهاء الاحتلال وتحقيق حلّ الدولتين لن يحلّ كل المشاكل، لكن عندما يستمرّ هذا النزاع، فإنه سوف يستمرّ بتغذيتها." ووصف التحركات الإسرائيلية في ما يخصّ إنشاء مستوطنات جديدة، بأنّها تقوّض وحدة الأراضي الفلسطينية وحلّ الدولتين، وذكر أن بناء المستوطنات غير قانوني بموجب القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلى الرغم من تركيز ملادينوف على مواضيع أخرى غير فلسطين، إلا أن القضية الفلسطينية فرضت نفسها، واضطرته كذلك للحديث عنها، والتأكيد أنّها أمّ القضايا، وأن المنطقة لن ترى السلام إن لم تحلّ هذه القضية.

الولايات المتحدة تدعو مجلس الأمن لتخفيف تركيزه على النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني

دعت الولايات المتحدة مجلس الأمن الدولي إلى تخفيف تركيزه على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وإعطاء الأولويّة في منطقة الشرق الأوسط لنشاطات إيران "التدميريّة جدّاً". ووصفت سفيرة الولايات المتحدة، نيكي هايلي، إيران بأنّها "السبب الرئيسي" للنزاعات في الشرق الأوسط، متوعّدة بالعمل مع شركاء واشنطن لمطالبة إيران بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة. وتحدّثت عن دعم إيران للرئيس السوري بشار الأسد، وإمدادها المتمرّدين الحوثيين في اليمن بالأسلحة، وتدريبها ميليشيات شيعية في العراق ودعم حزب الله في لبنان، وقالت إنّ هذه النشاطات مزعزة للاستقرار. وقالت في الاجتماع الشهري للمجلس حول الشرق الأوسط "المسألة الإسرائيلية الفلسطينية مهمّة وتستحقّ الاهتمام. لكن هذه المسألة تحظى بالتأكيد بالاهتمام هنا."

موقع والاخباري: الجيش أحبط أي تحركات فلسطينية لإنشاء بنى تحتية عسكرية بالضفة

نقل موقع والاخباري عن جنرال بجيش الاحتلال، أنّ قوّات الاحتلال تضطر لتسيير موكب مكوّن من دوريات لاعتقال أي فلسطيني مسلّح في الضفة الغربية، وأنّ الفلسطينيين المسلّحين يصرون على مواجهة جيش الاحتلال حتى اللحظة الأخيرة ولن يسلموا أنفسهم له.

وقال الجنرال يوفال غاز، قائد كتيبة بنيامين المسؤولة عن وسط الضفة، أنه بعد مرور ١٥ عاما على عملية السور الواقى التي نفذتها إسرائيل عام ٢٠٠٢ في ذروة انتفاضة الأقصى ما يزال الجيش ينفذ حملات اعتقالات يومية في صفوف الفلسطينيين. وأضاف أن اعتقال أي مسلح فلسطيني بالضفة يمرّ بعدة مراحل أولها رفض المعتقل تسليم نفسه، ثم إطلاق النار التحذيري على المبنى الذي يتحصن فيه، وأخيراً اللجوء للمعدات العسكرية الكبيرة كالجرافات لهدم بعض أجزاء المبنى، وحينها تنقض القوة الإسرائيلية على المسلح لاعتقاله.

وأشار الجنرال إلى أن لدى إسرائيل قائمة طويلة من المسلحين الفلسطينيين الذين أصروا على المواجهة حتى اللحظة الأخيرة، ولم يسلموا أنفسهم وفضلوا خوض اشتباك مسلح على النجاة بحياتهم، ولم يسارعوا للخضوع بصورة مبكرة، ممّا كان يدفع الجيش بصورة دورية إلى اصطحاب آليات ثقيلة في كل حملة اعتقال تحسباً لمثل هذه الطوارئ.

وأشار إلى أن الجيش أجرى تغييراً جوهرياً في سياسته الأمنية والعسكرية تجاه الفلسطينيين تقوم على إحباط أي هجوم مسلح، دون التسبب بانفجار الوضع الأمني بالضفة، وهي سياسة "إحباط دون إشعال"، ويشمل ذلك تنفيذ الاعتقالات والكشف عن البنى التحتية التنظيمية بهدوء دون التسبب بإثارة أي ردود فعل فلسطينية غاضبة. وخلص إلى أن الجيش يواجه تحدياً أمنياً في اعتقال فلسطينيين داخل مخيمات اللاجئين والمناطق المزدحمة بالسكان، وهو وضع يختلف عما قبل تنفيذ عملية السور الواقى.

الكنيست يقر أكبر عدد من القوانين العنصرية

بيّنت دراسة أجراها المركز الفلسطيني للدراسات "الإسرائيلية" (مدار)، أن "الكنيست الإسرائيلية" أقرت خلال الدورة الحالية عدداً غير مسبوق من القوانين العنصرية التي تستهدف الفلسطينيين. وأنه منذ تشكيل "الكنيست" الحالية إثر انتخابات آذار ٢٠١٥، أقرت "الكنيست" ٢٥ قانوناً عنصرياً بالقراءة النهائية، إضافة إلى وجود ١٥ قانوناً في مرحلة التشريع، وطرح على جدول أعمال الكنيست ١٣٦ قانوناً. وأن هذه القوانين تعكس حالة تصاعد التطرف المستفحل في رأس الهرم السياسي الإسرائيلي، وكل المؤشرات تدلّ على أن هذا العدد سيواصل تسجيل قفزات حتى الانتخابات المقبلة.

وبالمقارنة، "الكنيست" السابعة عشر (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩)، أقرت ٦ قوانين عنصرية، وفي الولاية البرلمانية الثامنة عشرة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣) أقرت ٨ قوانين عنصرية.

صحيفة الاستقلال: معلومات تُنشر لأول مرة حول كواليس قرار خصم الرواتب

كشفت صحيفة الاستقلال، نقلاً عن أحد المسؤولين رفيعي المستوى في السلطة الفلسطينية، عن كواليس اجتماع مغلق، جمع الرئيس محمود عباس بحلقة ضيقة للغاية من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح قبيل اتّخاذه إجراء خصم ٣٠% من رواتب موظفي السلطة في غزة، والتي يبدو أن أسبابها بعيدة للغاية عن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها السلطة، إنّما لتحقيق أهداف سياسية بحتة.

وأوضحت أنّ الحديث يدور هنا عن أنّ هذا الاجتماع الذي عُقد في مقرّ المقاطعة في ١١ مارس الماضي بسريّة تامة، كان يبحث قضية "استعادة ولاء موظفي السلطة في غزة للرئيس"، بعد أن رشحت معلومات ميدانيّة من غزة لمستشاري الرئيس أنّ أولئك الموظفين لن يمنحوا أصواتهم الانتخابيّة لحركة فتح عند إجراء أي انتخابات رئاسيّة أو تشريعيّة مقبلة، إنّما ستذهب لصالح حركة حماس.

ويقول المصدر الرفيع الذي اطلّع على نتائج هذا الاجتماع لـ"الاستقلال": "إنّ المستشارين رأوا أنّ استمرار تقاضي موظفي السلطة في غزة رواتبهم كاملةً دون عمل، سيجعلهم يصوّتون لصالح حماس من أجل استمرار هذه الحالة التي تمنحهم الفرصة لإدارة أعمالهم الأخرى التي افتتحوها خلال فترة الانقسام المستمرّ منذ عام ٢٠٠٧".

وأوضح المصدر أنّ الرئيس عباس أصبح على قناعةٍ تامّة أنّ موظفي السلطة في غزة، سيؤثّرون بشكلٍ سلبي على نتائج أي انتخاباتٍ مقبلة في حال استمرّ وضعهم المالي على النحو الذي سبق عملية الخصم على رواتبهم، الأمر الذي دفعه للبحث عن حلول لهذه المسألة.

وبيّن أنّ أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح الذين كانوا موجودين في هذا الاجتماع، أشاروا على الرئيس للقيام بهذا الخصم، من أجل إجبارهم على انتخاب حركة فتح على أمل العودة إلى مواقعهم الوظيفيّة في غزة في حالة فازت حركة فتح، وهذا يعني بالنسبة إليهم العودة لتقاضي كامل رواتبهم دون خصومات.

وأضاف المصدر: "إنّ مسألة خصم رواتب الموظفين لن تتوقّف عند نسبة ٣٠%، بل ستصل إلى نسبة ٥٠% عندما ترشح مؤشرات قويّة على قرب إجراء انتخاباتٍ رئاسيّة وتشريعيّة جديدة في الأراضي الفلسطينية وهذا يهدف إلى زيادة عيار الضغط على موظفي السلطة على أمل العودة إلى وظائفهم في غزة لتقاضي رواتبهم كاملةً والذي يعني الاندفاع نحو التصويت لصالح حركة فتح". ولفت النظر إلى أنّ إعلان عباس عن اتّخاذ إجراءات غير مسبوقّة في غزة، يهدف بشكلٍ رئيس إلى دفع حماس نحو إجراء هذه الانتخابات في ظلّ تواتر معلومات تشير إلى انخفاض شعبيّة حماس في غزة بسبب الأزمات الحياتيّة المترامية، الأمر الذي يفسّر تزامن هذا الإعلان، مع الخصومات على رواتب موظفي السلطة بغزة.

وكانت حكومة التوافق أعلنت عن خصم ٣٠% من رواتب جميع الموظفين المدنيين والعسكريين في غزة التابعين للسلطة في ٤ إبريل الحالي، وقالت إن الأسباب تتعلق بالحصار المالي الخانق الذي يُفرض على دولة فلسطين، إضافةً إلى انعكاسات آثار الانقسام الأسود وحصار وإجراءات الاحتلال الرهيبة. ويبلغ عدد موظفي السلطة في قطاع غزة ٦٢ ألفاً (٢٦ ألف مدني، ٣٦ ألف عسكري)، يتقاضون قرابة ٥٤ مليون دولار شهرياً، بحسب بيانات صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية.

أهم الملفات التي سيطرحها الرئيس عباس على ترامب؟

قال وزير الخارجية د. رياض المالكي، أنّ الرئيس عباس سيغطيّ خلال لقائه بالرئيس الأمريكي كافة هموم شعبنا، وسيحدّث عن الأسرى والقدس والاستيطان والإعدامات الميدانية ومرور ٧٠ عاماً على النكبة وأيضاً مئويّة وعد بلفور، كما سيحدّث عن خطورة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وأنّه سيحدّث مع ترامب عن مبادرة السلام العربية وحلّ الدولتين، واستعداد فلسطين للتفاوض بهدف الوصول لاتفاق تاريخي يُنهي الاحتلال الإسرائيلي، كما سيحدّث عن لماذا ترفض فلسطين مفهوم الدولة اليهودية؟

وسيحدّث أيضاً عن موقف فلسطين الرسمي من الإرهاب واستعدادها لأن تكون جزءاً من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب.

رداً على سؤال حول التفاؤل من نتائج هذا اللقاء، أكدّ المالكي أنّ لدى الرئيس عباس من الحكمة والتجارب السابقة للتأثير على الرئيس الأمريكي، وإقناعه بعديد القضايا المرتبطة بالموقف الفلسطيني. وأشار إلى أنّ الرئيس عباس معنيّ باستكمال التنسيق مع مصر والأردن قبيل زيارته إلى واشنطن للاستفادة من نتائج زيارتهما إلى واشنطن.

صحيفة القدس: تأخير وصول هنية لقطر لإعلان نتائج الانتخابات ووثيقة حماس

نفت مصادر وجود أي خلاف حول وثيقة حركة حماس السياسية الجديدة والتي أثارت الجدل مؤخراً، وأكدت مصادر فلسطينية لصحيفة "القدس" أنّه كان هناك تنسيق لإعلان الوثيقة السياسية ونتائج الانتخابات واسم رئيس المكتب السياسي الجديد خلال الأيام الماضية، إلا أنّه لأسباب فنيّة ولوجستيّة تمّ تأجيل ذلك أكثر من مرّة.

وأفادت أنّ من أهم أسباب تأخير إعلان الوثيقة استمرار إغلاق معبر رفح البري بسبب الأوضاع الأمنيّة المتوتّرة في سيناء.

وأوضحت تلك المصادر أنّ الإنتخابات الداخلية للحركة انتهت بشكلٍ شبه نهائي وأنّ الأمور باتت جاهزة.

وأشارت المصادر إلى أنه كان من المقرر أن يصل إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، إلى العاصمة القطرية الدوحة للمشاركة في المؤتمر الذي ستعلن فيه نتائج الانتخابات النهائية للحركة وكذلك الوثيقة السياسيّة الجديدة.

جيش الاحتلال: سبعة آلاف جندي يتسربون سنويا من الجيش

فشل جيش الاحتلال في تقليص ظاهرة التسرّب من صفوفه، حيث أشارت الإحصائيات الصادرة عنه، أنّ نحو سبعة آلاف جندي يتسربون سنويّاً من الجيش قبيل إنتهاء موعد الخدمة العسكرية. وبحسب صحيفة "هآرتس"، واعتماداً على الإحصائيات التي حصلت عليها الصحيفة من الجيش والمتعلّقة بالعام ٢٠١٦، فإنّ كل جندي سابع ينخرط بصفوف الجيش لا ينهي الخدمة العسكرية ويتمّ طرده من صفوف الجيش.

وإنّ هذه الظاهرة تتّسع على الرغم من محاولات سلطات الجيش الحدّ منها وتقليصها، بحيث أنّ الإحصائيات المتعلّقة بالعام ٢٠١٦، دلّت بأنّ نسبة تسرّب الشباب من الجيش بلغت ١٤,٦%، وبين الفتيات وصلت إلى ٧,٥%.

وهي ذات النسب سجلت في العام ٢٠١٥، علماً أنّ النسب كانت شبيهة بالعام ٢٠١٣ وبلغت ١٦% بصفوف الشبان، وبينما بصفوف الفتيات وصلت نسبة التسرّب من الجيش إلى نحو ٧,٥%. ونقلت "هآرتس" على لسان ضابط بالجيش قوله: "تحدّثت عن نسب عالية من التسرّب والتهرّب من الجيش الذي يخسر آلاف الجنود سنويا بسبب هذه الظاهرة، بحيث نهدف إلى تقليصها"، وبحسب مصدر رفيع المستوى في الجهاز الأمني، فإنّ تبرير ظاهرة التسرّب وعدم إنهاء الخدمة العسكرية يأتي لدوافع وأسباب صحيّة، وبالأساس بسبب أمراض واضطرابات نفسيّة، بيد أن المصدر تساءل: "وهل الجميع يعانون من أمراض نفسيّة؟، لكن هذا هو الأسلوب المتبع للتهرّب وعدم إنهاء الخدمة العسكرية."

واعترف المصدر الأمني بأنّ سلطات الجيش أعدت خطةً بهدف التشديد بشروط تحرير الجنود من الخدمة العسكرية بسبب اضطرابات وضائقة نفسيّة، إلاّ أن تطبيقها لم يثمر ولم يسفر عن تغيير وتقليص نسب التسرّب من الجيش، وعليه يفحص الجيش بالمرحلة القادمة خطط أخرى التي من شأنها أن تساهم في تقليص نسب التهرّب والتسرّب من الخدمة العسكرية.

من جانبه، عزا الجيش أسباب التسرّب من الخدمة العسكرية، إلى عدم رضا الجندي عن الوحدة العسكرية التي انخرط بها، وعدم جذب الجنود للوحدات العسكرية التي يريدونها أو انخرطوا بالجيش من أجلها، أو بسبب أن الجنود تواجدوا في مسار خدمة عسكرية غير صالح، بحيث أنّ الحديث يدور عن الجنود الذين زجّ بهم بالسجن ولم يتمّ تأهيلهم لأي منصب ولم يحصلوا على أي تأهيل عسكري والفرّون من الخدمة.

كيف ردت الصحافة الإسرائيلية على شريط القسام ؟

القسام يثير الصحافة الاسرائيلية برسالة جنود الاحتلال الأسرى لعائلاتهم. وكالة الأنباء العبرية ٠٤٠٤ المقربة من جيش الاحتلال الإسرائيلي كتبت: "حركة حماس تتعامل بوحشية مع عائلات الجنود الإسرائيليين في قطاع غزة". الفضائية ٢٠ الإسرائيلية كتبت تحت عنوان "قيلم رعب حماس": "دعاية حركة حماس ضد عائلات الجنود المفقودين في قطاع غزة مستمرة، الشريط الذي نشرته حركة حماس جاء بهدف الضغط على عائلات الجنود المفقودين في قطاع غزة من أجل التحرك والضغط على الحكومة "الإسرائيلية" من أجل صفقة تبادل أسرى."

ومن أكثر اللحظات الصادمة في الشريط حسب الفضائية ٢٠ الإسرائيلية كانت تلك التي تتحدّث عن الجندي هدار والتي جاء فيها: "كتبت كلمتان على حزام سلاحك قالا عنك كل شيء، التواضع والشجاعة". وتابعت الفضائية الإسرائيلية: "في الشريط الذي استمر لمدة ثلاث دقائق وواحد وثلاثين ثانية، دعا عائلات الجنود لعدم تصديق ادّعاءات حكومة الاحتلال "الإسرائيلي"، حيث جاء في الشريط: "أمي أمي أنا هنا، لماذا قالوا عني أنني ميت؟، أمي أبي أعملوا كل شيء من أجل أن تظهر الحقيقة."

موقع واللا: أبو مازن قد ينفصل عن غزة ويورط "إسرائيل"

ذكر موقع "والاه" العبرية، أن الرئيس عباس وجّه إنذاراً لحماس برفع سيطرتها عن غزة أو إيقاف إرسال الأموال إلى قطاع غزة.

وأفاد مدير الشؤون الفلسطينية للموقع "افي يسخاروف"، أنّ هذه الخطوة قد تزيد من تفاقم الوضع الصعب لدى سكان قطاع غزة، ممّا ينذر بتصعيد الأمور وصولاً إلى خلق حرب جديدة مع "إسرائيل" من قبل حماس. وأنّ مقرّبين من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يعتقدون بأنّ حماس وفتح على وشك دخول مرحلة تاريخية، وأنّ عباس خلال الأيام المقبلة سيعطي مهلة لحماس: إمّا تسليم غزة وترك سيطرتها لحكم السلطة، أو أنّه سيوقف جميع المدفوعات لغزة، وبعبارة أخرى إمّا فكّ الارتباط تدريجياً مع قطاع غزة، أو أن تتحمّل حماس التبعات وحدها.

في كلتا الحالتين، فإنّ السلطة الفلسطينية لن تسيطر على غزة ولكن في نظر الجمهور الفلسطيني هذه الخطوة لها عواقب وخيمة بعيدة المدى، أولاً وقبل كل شيء سيعتبر ذلك اعتراف رمزي بالانقسام الرسمي بين غزة والضفة، وهو الذي رفضت المنظمتين أن تعترف به خلال العقد الماضي، ومع ذلك فإنّ قرار التوقّف عن دفع فواتير الكهرباء والمياه الخاصّة في قطاع غزة له آثار بعيدة المدى على المستوى العملي، ومن المتوقع أن تتفاقم الأوضاع في غزة وبشكل جذري.

وخلال الأشهر القليلة الماضية كانت السلطة الفلسطينية مسؤولة عن دفع ثمن الكهرباء والغاز المورّد إلى قطاع غزة كما مولّت حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله العلاج الطبي لسكان غزة حيث يتمّ نقلهم إلى مستشفيات "إسرائيل" مثل تلقي العلاج الكيميائي أو الجراحات المعقّدة، ولكن الآن يمكنك أن تتخيل فقط ما يمكن أن يحدث لو أن السلطة أغلقت السدّ ولو تدريجياً.

وتساءل المحلل الإسرائيلي: "هل ستسارع حماس إلى دفع الفواتير بدلاً عن السلطة؟ أم ستتوجّه إعلامياً لتحميل السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" مسؤولية الحصار الرهيب على غزة لخلق ضغط من المجتمع الدولي والعربي؟". وقال: "إذا مارس عباس خطّته لفكّ الارتباط يمكن لحماس أن تخلق استفزازاً ضد "إسرائيل" لإنقاذ الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب وهذا الاستفزاز يعني "الحرب".

تقرير مدار ٢٠١٧: اليمين الجديد يحكم قبضته على إسرائيل

اعتبر تقرير "مدار" الاستراتيجي ٢٠١٧، في تحليله للمشهد الاسرائيلي العام ٢٠١٦، أنّ إسرائيل اتّجهت أكثر نحو تصعيد خطاب الضمّ وتفكيك حلّ الدولتين، والتنصّل من أي مبادرات لإنهاء الاحتلال، انسجاماً مع ما تشهده داخلياً من تكريس اليمين الجديد لنفسه، وتحكّمه بالمشهد الإسرائيلي وبوجهته المستقبلية، إلى جانب التوجّهات اليمينية العالمية، في حين استبعد التقرير أن يسفر الذهاب إلى انتخابات مبكرة تفرضها قضايا الفساد المحيطة برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عن إضرار بما كرّسه اليمين من مكاسب.

وركّز الضوء على مواصلة اليمين مساعيه الدؤوبة، لتعميق سيطرته على النخب، وامتلاك مفاتيح مؤسسات الدولة المختلفة، وما يعتبره قلاعاً تقليدية لليسار، مثل الإعلام والمحكمة العليا، وسط تشديد خطابه على يهودية الدولة على حساب "قيم الديمقراطية"، وتحويل أيديولوجيته المعادية للفلسطينيين، إلى سياسة يومية أكثر عدوانية وعنفاً.

وفي التفاتة خاصة بمرور مئة عام على صدور "وعد بلفور"، تضمّن التقرير تقدماً تأصيلياً يضع التغيّرات الآنية في إطارها التاريخي البعيد تحت عنوان: "إسرائيل بين المستعمرة والدولة: الثابت والمتحول

بعد مئة عام على بلفور، ٧٠ على التقسيم، و ٥٠ على الاحتلال". وأكد الخليفة العميقة لتحكم اليمين الجديد في إسرائيل، ممثلة بالتغيرات الاجتماعية - التاريخية التي مرت بها إسرائيل، من حيث تحولها التدريجي إلى مجتمع أكثر تديناً ومحافظاً، ودخول الشرقيين إلى النخب بعد أن كانت أشكنازية خالصة، وزيادة قوة المستوطنين في خارطة السياسة بعد احتلال ١٩٦٧، مع الأقول المستمر للنخب التقليدية للصهيونية المؤسسة بقيادة حزب "مباي"، تلك النخب حكمت إسرائيل حتى صعود اليمين للحكم العام ١٩٧٧، والذي حمل صعوده في ظلّ تصعيد المشروع الاستيطاني وتدينه، بذور أقول حكم اليمين بصيغته الجابوتنسكية. وأضاف التقرير: "مقابل أقول هذا اليمين، شهدت إسرائيل صعوداً مستمراً لـ"اليمين الجديد"، الذي يتألف من كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينياً)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيسة المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب "إسرائيل بيتنا"، وحركات مثل "إم ترنسو" وغيرها."

وأشار التقرير إلى تقاطع تكريس اليمين لنفسه في إسرائيل مع انعطافات عالمية شبيهة في أوروبا توجت بوصول ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يؤثر على سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين، وعلى فرص إنهاء الاحتلال، ويفتح أمامها مساحات واسعة للالتفاف على أي محاولات للضغط عليها، ويعطيها فرصة للمناورة السياسية وفرض وقائع على الأرض تحول إقامة دولة فلسطينية حقيقية إلى مهمة مستحيلة.

وقال إن الحكومة الإسرائيلية، توظف حالة الاضطراب الديموية السائدة في العالم العربي، والحرب الأهلية في سورية والعراق، وصعود قوة الحركات المتطرفة التي تستخدم الدين في أيديولوجيتها، من أجل التهرب من إنهاء الاحتلال، وادعاء أن المواجهة مع الفلسطينيين هي مواجهة ثقافية وحضارية بين "العالم المتحضر" و"العالم الظلامي"، عزفا على وتر اليمين الجديد في أميركا وبعض الدول الأوروبية.

ونبه إلى أن التقاطع مع اليمين العالمي، يحمل بالذات بذور ترسيخ صورة إسرائيل بوصفها دولة احتلال عنصرية، تقف هي واليمين الفاشي، والجديد العنصري، في المربع ذاته، ما قد يؤول إلى نزع الشرعية عنها، علماً أنها تعتبر محاربة العزل والإقصاء أحد المركبات الأساسية في منظورها للأمن القومي، وفي هذا الإطار، حذرت أطراف عقلانية من ما يحمله اليمين الأميركي والأوروبي من مخاطر انعاش النزعة اللاسامية التي قد تضر باليمين الى جانب مخاطر التعامل مع ترامب كورقة مضمونة مئة بالمئة.

ولخص التقرير استنتاجاته بأنّ حكم اليمين الجديد في إسرائيل، بقيادة نتنياهو، ينعكس في ثلاثة محاور أساسية يسعى إلى ضبطها وفق مفاهيمه السياسية: أولها الموقف من الاحتلال/الاستيطان، حيث شهد العام ٢٠١٦ محاولات مستمرة من أجل ترسيخ مكانة المستوطنين والمستوطنات ضمن الإجماع الرسمي، وتعدّدت هذه المحاولات الأدوات التقليدية، من حيث سيطرة الدولة ومنظومتها على أدوات قضم الأرض عبر المصادرة ووضع اليد بحجج مختلفة، إلى تبييض سرقة الأراضي على يد الأفراد بشكل رجعي، من خلال تمرير قانون التسوية، وهو ما يعني أن الدولة صارت تتقاسم "أدوات العنف" والسيادة مع المستوطنين، وتحولت إلى أداة من أجل تبييض خروجهم عن القانون الذي سنّته هي، في إشارة إلى حجم القوة التي يتمتع بها هؤلاء في تسيير وجهة الدولة.

كما استغل أقصى اليمين الإسرائيلي فرصة صعود ترامب من أجل مطالبة نتنياهو بالتراجع نهائياً عن حلّ الدولتين، الذي أعلن في السابق قبوله به، فيما صار يعرف بـ"خطاب بار إيلان"، وضم مناطق (ج). غير أن نتنياهو امتنع لاحقاً عن ذلك، وما يظهر من تصريحاته حالياً هو أنه يسعى إلى إدارة ملف الاحتلال بالتنسيق الكامل مع إدارة ترامب، بدل القيام بخطوات تفاجئ الرئيس الأميركي، وذلك لتفادي أي أزمة ممكنة معه، وإلقاء الكرة في الملعب الفلسطيني.

وفي محور العلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل، يرصد التقرير استمرار حكومة بنيامين نتنياهو العام ٢٠١٦ في التعامل مع الفلسطينيين في الداخل على أساس كونهم مصدراً للخطر، سواء الأمني أو الديموغرافي، وانعكس الأمر في استمرار حظر الحركة الإسلامية الشمالية، والتحرّيش ضد أعضاء الكنيسة من القائمة المشتركة، بالإضافة إلى تمديد العمل بقوانين تستهدفهم، كقانون لمّ الشمل واستمرار سنّ قوانين ذات طابع عنصري، بالإضافة إلى ذلك، شهد العام ٢٠١٦ تصعيد هدم البيوت خاصة في النقب، التي واجهت محاولات هدم قرية أم الحيران بهدف إقامة قرية "حيران" المخططة لتكون قرية يهودية خالصة على أنقاض القرية الفلسطينية، كخطّة أخرى ضمن المخطّط الكبير لتهود النقب، وعمليات الهدم في النقب.

ومن ناحية بنية الدولة، أشار التقرير إلى ادّعاء إسرائيل الدائم للحفاظ على التوازن بين المركب الديموقراطي واليهودي، فيما أدّى الصعود المستمر لليمين الجديد إلى تطور ثقافة شعبية، تسعى نحو ترسيخ البنية القومية اليهودية للدولة، ومساعي السيطرة على النخب التي تحوّلت من نخب أشكنازية علمانية عمالية، إلى نخب استيطانية متديّنة ويمينية وشرقية تتصدّر اليوم المشروع الصهيوني، وتحاول حسم الصراع مع الفلسطينيين عبر مساعي ضم مناطق (ج)، وحسم مستقبل هضبة الجولان، وإبقاء الواقع السياسي للسلطة باعتباره الحلّ النهائي.